

الجزء الأول

البيانات المحاسبية

Accounting Data

المحتويات:

- مقدمة إلى الجزء الأول
- الفصل الأول: مدخل إلى القوائم المالية وإدارة الحسابات
- الفصل الثاني: مقاييس الأداء المبنية على أساس الاستحقاق مقابل مقاييس الأداء المبنية على أساس التدفق النقدي

oboiikan.com

مقدمة إلى الجزء الأول

يعتبر التقرير السنوي بمثابة الوثيقة الرئيسية عند تحليل القوائم المالية. وفي الفصل الأول والثاني من هذا الكتاب، سوف نتناول بالنقاش المعلومات المحاسبية المتاحة في التقرير السنوي.

في الفصل الأول سوف نسلط الضوء على كيفية تسجيل العمليات التجارية وكيفية إعداد القوائم المالية. بالنسبة للقوائم المالية، فإن قائمة الدخل تميز بين الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر. أما الميزانية فإنها تمثل أصول الشركة والتزاماتها وحقوق ملاكها. أما فيما يتعلق بقائمة التغيرات في حقوق الملكية، فإنها تتضمن التغيرات التي طرأت على حقوق الملكية من بداية الفترة وحتى نهايتها. وأخيراً، فإن قائمة التدفق النقدي تبين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وكيفية ارتباط تلك التدفقات النقدية بقائمة الدخل والميزانية. في الفصل الثاني سوف نتوسع في المفاهيم المحاسبية ونشرح الاختلاف بين مقاييس الأداء المبنية على أساس الاستحقاق من جهة ومقاييس الأداء المبنية على الأساس النقدي من جهة أخرى. ويناقش هذا الفصل المحتوى المعلوماتي للمقياسين وتحديد أيهما أكثر أهمية من منظور المستثمر.

oboiikan.com

الفصل الأول

مدخل إلى القوائم المالية وإدارة الحسابات

Introduction to financial statements and bookkeeping

أهداف الفصل

بعد قراءة هذا الفصل، يجب أن تكون قادراً على:

- إدراك الغرض من بيان الدخل وتحديد مكوناته.
- إدراك الغرض من الميزانية وتحديد مكوناتها.
- إدراك الغرض من بيان التغيرات في حقوق الملكية وتحديد مكوناته.
- إدراك الغرض من بيان التدفق النقدي وتحديد مكوناته.
- تسجيل المعاملات التجارية.
- تسجيل قيود التسوية والإغلاق.
- إعداد القوائم المالية بالاعتماد على المعاملات المسجلة.

مدخل إلى القوائم المالية وإدارة الحسابات

من خلال هذا الفصل سوف نتعرف على القوائم المالية المختلفة الواجب إعدادها من قبل الشركات، كما سنسلط الضوء على كيفية تسجيل المعاملات التجارية وفقاً لنظام القيد المزدوج Double entry system.

تشكل القوائم المالية الجزء الرئيسي من التقرير السنوي المعد من قبل الشركات، فهذه القوائم تساعد مستخدميها على تقدير مدى قدرة الشركة على النمو وتوليد الأرباح، وتقدير المخاطر التي يمكن أن تواجهها، وذلك من خلال ما تتضمنه تلك القوائم من معلومات عن العناصر المحاسبية التالية:

الجدول 1-1: القوائم المالية وعناصرها المحاسبية

العناصر المحاسبية	القوائم المالية
• الإيرادات والمصاريف • المكاسب والخسائر	• بيان الدخل • بيان الدخل الشامل
▪ الأصول ▪ الالتزامات ▪ حقوق الملكية	▪ الميزانية
✓ التدفقات النقدية الداخلة والخارجة	✓ بيان التدفق النقدي

بالإضافة إلى القوائم المالية المبينة في الجدول 1-1، يتوجب على الشركات إعداد بيان تعكس من خلاله التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة المالية التي يغطيها البيان. وفي سبيل إعطاء صورة مالية شاملة، فإن مجموعة من الإيضاحات يجب أن ترفق إلى جانب القوائم المالية. هذه الإيضاحات تتمثل بملخص عن السياسات المحاسبية الهامة والتقديرات والمعلومات التفسيرية الأخرى.

فيما يلي سنباش القوائم المالية الرئيسة المؤلفة من:

- بيان الدخل وبيان الدخل الشامل.
- الميزانية.
- بيان التدفق النقدي.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية.

أولاً- بيان الدخل وبيان الدخل الشامل:

يظهر بيان الدخل أرباح الشركة عن فترة محددة مسبقاً والتي غالباً ما تكون سنة (12 شهر). ووفقاً للنموذج الأساسي لبيان الدخل، فإنه يتضمن أرباح الشركة التي تمثل حسابياً الفرق بين الإيرادات والمصاريف. تتمثل الإيرادات بالدخل المتأتي من بيع منتجات أو خدمات الشركة، بينما تتألف المصاريف من مجموعة من البنود بما فيها الاستهلاك والإطفاء:

الإيرادات

- المصاريف

= الأرباح (الفترة المحددة)

لكن حساب الأرباح كما هو موضح أعلاه بالفرق بين الإيرادات والمصاريف لا يعطينا صورة كافية عن الوضع المالي للشركة. وذلك بسبب عدم معرفتنا بالتفاصيل الكامنة وراء الأرقام. على سبيل المثال، نحن لا نعرف فيما إذا تم الاعتراف مثلاً بتكاليف التطوير كمصروف أو كأصل. بناءً عليه، فإن مستخدمي القوائم المالية بحاجة إلى معرفة كيفية الوصول إلى رقم الأرباح. وهنا لابد من التوقف عند المعايير التالية:

1) معايير الاعتراف Recognition criteria

- ما هي البنود التي يعترف بها كإيرادات ومصروفات؟
- متى يعترف بتلك الإيرادات والمصروفات؟

(2) Measurement criteria معايير القياس

- كيف تقاس الإيرادات والمصروفات؟

(3) Classification criteria معايير التصنيف

- كيف تعرض الإيرادات والمصروفات؟

وفي الحقيقة، فإن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تعكس الحاجة لوضع معايير لكيفية الاعتراف وقياس وتصنيف الإيرادات والمصروفات. وقد تضمن الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض البيانات المالية المعتمد من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB تحديداً للإيرادات والمصروفات الواجب الاعتراف بها في بيان الدخل:

الدخل: وهو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلية أو زيادات في الأصول أو نقصان في الالتزامات مما ينجم عنها زيادة في حقوق الملكية خلافاً لتلك المتعلقة بمساهمات المشاركين في حقوق الملكية.

المصروفات: وهي نقصان في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجية أو استنفاد الأصول أو تكبد التزامات والتي ينجم عنها نقصان في حقوق الملكية خلافاً لتلك المتعلقة بالتوزيعات على المشاركين في حقوق الملكية.

ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية"، فإن بيان الدخل يجب أن يتضمن كحد أدنى البنود التالية:

- الإيرادات.
- تكاليف التمويل.
- نصيب الربح أو الخسارة من المشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

- الربح أو الخسارة من العمليات المتوقعة بعد حسم الضرائب.
 - المصروف الضريبي.
- إن المتطلبات الدنيا السابقة بالكاد أن تكون كافية. وهذا ما اعترف به مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الذي طالب بضرورة إدراج بنود إضافية عندما يكون ذلك ملائماً ويساعد في فهم أفضل للأداء المالي للشركات. وفيما يلي بنود محددة يجب أن يفصح عنها سواء في صلب بيان الدخل أو في الإيضاحات:
- انخفاض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق أو قيمة الممتلكات والمصانع والمعدات إلى المبلغ القابل للاسترداد، والقيود العاكسة لهذه التخفيضات.
 - إعادة هيكلة أنشطة الشركة والقيود العاكسة لأية مخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة.
 - عمليات التصرف ببنود الممتلكات والمصانع والمعدات.
 - عمليات التصرف بالاستثمارات.
 - العمليات المتوقعة.
 - تسوية القضايا والمنازعات القضائية.
 - القيود العاكسة الأخرى للمخصصات.
- كما يتوجب على الشركة أن تعرض تحليلاً للمصروفات وذلك باستخدام تصنيف يعتمد إما على طبيعة المصروفات (مواد أولية، مصروفات الموظفين، الاستهلاكات،... الخ) أو على وظيفتها ضمن الشركة (تكلفة البضاعة المباعة، تكاليف التوزيع، المصروفات الإدارية،... الخ). ولا بد من الإشارة إلى أنه ليس لزاماً على الشركات أن تعرض المعلومات السابقة (تحليل المصروفات) في متن بيان الدخل، لكنه إجراء مشجع به وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1).

والجدول 1-2 يتضمن المقارنة بين بيان دخل معد باستخدام طريقة تصنيف المصروفات وفقاً لطبيعتها وآخر وفقاً لوظيفتها.

الجدول 1-2: بيان الدخل - طريقة طبيعة المصروفات مقابل طريقة وظيفة المصروفات

طريقة طبيعة المصروفات		طريقة وظيفة المصروفات	
X	الإيرادات	X	الإيرادات
X	دخل آخر	X	تكلفة المبيعات
X	التغيرات في مخزون البضاعة التامة وتحت الصنع	X	مجمل الربح
X	المواد الخام والمستهلكات المستخدمة	X	تكاليف البيع والتوزيع
X	مصروفات منافع الموظفين	X	المصروفات الإدارية
X	مصروفات الاستهلاك والإطفاء	X	دخل آخر
X	المصروفات الأخرى	X	مصروفات أخرى
X	إجمالي المصروفات		
X	الأرباح / الخسائر الصافية	X	الأرباح / الخسائر الصافية

بالنسبة للشركات التي تصنف مصروفاتها وفقاً لوظيفتها، فإنها سوف تفصح عن معلومات إضافية متعلقة بطبيعة المصروفات، كإفصاح عن الاستهلاك والإطفاء ومصروفات منافع الموظفين. وإن الغاية من ذلك تتمثل بتوفير معلومات كافية لمستخدمي البيانات يمكن من خلالها إجراء تقدير دقيق للوضع المالي للشركة. ولتوضيح كيفية عرض بيان الدخل، فإن الجدول 1-3 يمثل ملخصاً لبيان الدخل للشركة X. حيث يبين بأن الشركة تتبع طريقة تصنيف المصروفات وفقاً لوظيفتها

(على سبيل المثال: المصروفات البيعية والإدارية). إن تصنيف المصروفات وفقاً لوظيفتها تعتبر الطريقة الشائعة، لكن شركات أخرى قد تختار الأسلوب الآخر في تصنيف النفقات كما هو موضح في الجدول 1-4.

إن المثال الموضح في الجدول 1-4، يبين بأن الشركة Y تفصح عن كل نوع رئيس من أنواع المصروفات بشكل منفصل عن النوع الآخر. فعلى سبيل المثال، فإن مصروفات الموظفين (الرواتب والمعاشات) تظهر بشكل منفصل عن مصروف الاستهلاك والإطفاء. وبما أن مصروف الاستهلاك والإطفاء من المصروفات غير النقدية، لذلك ربما يرغب المحلل بفصل هذه البنود عن البنود الأخرى. لكن إذا كانت المصروفات مصنفة وظيفياً، يتوجب على المحلل البحث في الإيضاحات عن المعلومات المتعلقة بالاستهلاك والإطفاء، حيث أن هذا البند موزع على بنود محاسبية عديدة (تكلفة المبيعات ومصروفات البحث والتطوير والمصروفات البيعية والإدارية).

على الرغم من أن الربح المعلن عنه لا يتأثر بطريقة التصنيف سواء أكانت حسب وظيفية أو طبيعة المصروفات، لكنه يلعب دوراً هاماً في معرفة كيف تقوم الشركة بتصنيف أو تخصيص إيراداتها ونفقاتها وأصولها والتزاماتها. كما أن مستوى التفصيل ربما يؤثر في إجراءات عملية التحليل. على سبيل المثال، فإن تخصيص التكاليف إلى تكاليف متغيرة وثابتة سوف يمكن المحلل من استخدام هامش المساهمة كمسبب قيمة Value driver. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحليل السلاسل الزمنية يزداد صعوبة كلما كانت البنود مصنفة على نحو مختلف. أي إذا كانت الشركة لا تلتزم بنفس طريقة التصنيف بين فترة وأخرى، فإن تحليل السلاسل الزمنية سوف يكون أكثر صعوبة ويحتاج إلى وقت أطول.

الجدول 1-3: بيان الدخل للشركة (X)

البنود (المبالغ بآلاف الليرات)	السنة 8	السنة 7	السنة 6
المبيعات الصافية	208,930	187,780	179,821
تكلفة المبيعات	(134,661)	(114,059)	(104,875)
مجمل الربح	74,269	73,721	74,946
نسبة مجمل الربح %	%35	%39.3	%41.7
مصروفات البحث والتطوير	(33,584)	(28,842)	(27,533)
المصروفات البيعية والإدارية	(26,974)	(23,199)	(21,422)
المصروفات التشغيلية	(60,558)	(52,041)	(48,955)
الإيرادات والمصروفات التشغيلية الأخرى	2,977	1,734	3,903
حصة في أرباح مشاريع مشتركة	(436)	7,232	5,934
الربح التشغيلي	16,252	30,646	35,828
نسبة الربح التشغيلي %	%7.8	%16.3	%19.9
الدخل المالي	3,458	1,778	1,954
المصروفات المالية	(2,484)	(1,695)	(1,789)
الربح بعد البنود المالية	17,226	30,729	35,993
الضريبة	(5,559)	(8,594)	(9,557)
الربح الصافي	11,667	22,135	26,436

الجدول 1-4: بيان الدخل للشركة (Y)

البنود (المبالغ بآلاف الليرات)	السنة 7	السنة 6
الإيرادات	21,900	15,158
دخل آخر	516	4,934
التغيرات في المخزون	380	(110)
المواد الأولية والمستهلكات المستخدمة	(6,642)	(5,387)
مصروفات الموظفين	(6,629)	(4,910)
الاستهلاك والإطفاء	(1,460)	(1,492)
مصاريف تشغيلية أخرى	(8,313)	(6,818)
الربح التشغيلي	(248)	1,375
الدخل المالي	870	112
المصروفات المالية	(469)	(983)
الربح قبل الضريبة	153	504
الضريبة	(37)	(848)
الربح الصافي	116	(344)

أما بالنسبة لبيان الدخل الشامل، فإنه يتضمن كافة بنود الدخل والمصروف المعترف بها في الفترة سواء أكانت ضمن مكونات الربح أو الخسارة، أو ضمن مكونات الدخل الشامل الآخر Other comprehensive income. فيما يتعلق بمكونات الربح أو الخسارة (صافي الربح / الخسارة) فقد تم استعراضها في بيان الدخل سابقاً، أما مكونات الدخل الشامل الآخر فإنها تتضمن:

- التغيرات في فائض إعادة التقييم.

- المكاسب والخسائر الاكتوارية على خطط المنافع المحددة.
- المكاسب والخسائر الناجمة عن ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية.
- المكاسب والخسائر من إعادة قياس الأصول المالية المتاحة للبيع.
- الجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التحوط في تحوط التدفق النقدي.

- أثر الضريبة على عناصر الدخل الشامل الآخر.

ووفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، يمكن عرض بنود الدخل والمصروف في بيان واحد (بيان الدخل الشامل) أو في بيانين (بيان دخل منفصل وبيان الدخل الشامل). وإذا اتبعت الشركة سياسة البيانين، فإن البيان الأول يمثل بيان الدخل، والبيان الآخر يجب أن يبدأ بالريح أو الخسارة للفترة (السطر الأخير في بيان الدخل)، ثم يظهر كل بنود الدخل الشامل الآخر. إن الجدول 1-5 يمثل نموذجاً لبيان الدخل الشامل للشركة (X)

أخيراً، فإن بيان الدخل الشامل يظهر إجمالي الدخل الشامل الذي يمثل التغير في حقوق الملكية خلال الفترة والنتائج عن المعاملات والأحداث الأخرى عدا تلك التغيرات الناتجة عن المعاملات مع المالكين بصفته مالكين.

ثانياً_الميزانية:

الميزانية هي عبارة عن ملخص للمركز المالي للشركة في لحظة زمنية معينة، حيث تتضمن ملخصاً للاستثمارات الإجمالية (الأصول) ولكيفية تمويل تلك الأصول (الالتزامات وحقوق الملكية). وبشكل مبسط، فإن الميزانية تتلخص بالآتي:

الأصول

_____ الالتزامات

= حقوق الملكية

الجدول 1-5: بيان الدخل الشامل للشركة (X)

السنة 6	السنة 7	السنة 8	البنود (المبالغ بآلاف الليرات)
26,436	22,135	11,667	الربح الصافي للفترة
			دخل شامل آخر
440	1,208	(4,015)	المكاسب والخسائر الاكتوارية المتعلقة بخطط المنافع
(1)	2	(7)	المكاسب والخسائر من إعادة قياس أصول مالية.
(1,679)	(1,676)	6,970	المكاسب والخسائر من تحوط التدفق النقدي (مضافاً إليها الضريبة على بنود الدخل الشامل الآخر)
(1,240)	(466)	2,948	دخل شامل آخر للفترة
25,196	21,669	14,615	إجمالي الدخل الشامل للفترة
			إجمالي الدخل الشامل للفترة المنسوب إلى:
25,101	21,371	13,988	مالكي الشركة الأم
95	298	627	الحصص غير المسيطرة

فيما يلي سنسلط الضوء على الأصول والالتزامات من حيث كيفية الاعتراف والقياس والعرض. إن الأصول والالتزامات مصنفة إلى أصول متداولة وغير متداولة، والتزامات متداولة وغير متداولة. يتوجب على الشركة أن تصنف الأصول على أنها أصول متداولة عندما تفي بمعيار أو أكثر من المعايير التالية:

- من المتوقع أن يتحقق الأصل أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك خلال الدورة التشغيلية العادية للمشروع.

- عندما يحتفظ بالأصل بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة.
- من المتوقع أن يتحقق الأصل ضمن إثني عشر شهراً بعد تاريخ إعداد التقرير.
- عندما يكون الأصل نقداً أو معادلاً للنقد.
- بالنسبة للأصول التي لا تلبى أي معيار من المعايير السابقة، فإنها تصنف أصول غير متداولة.
- يتوجب على الشركة أن تصنف الالتزامات على أنها التزامات متداولة عندما تقي بواحد من المعايير التالية:
- عندما يتوقع تسوية الالتزام ضمن الدورة التشغيلية العادية.
- عندما يحتفظ بالالتزام بشكل أساسي لأغراض المتاجرة.
- عندما يستحق تسديد الالتزام خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ إعداد التقرير.
- ليس لدى المنشأة الحق في تأجيل تسوية الالتزام اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ إعداد التقرير.
- بالنسبة لكافة الالتزامات الأخرى، يتوجب على المنشأة أن تصنفها ضمن الالتزامات غير المتداولة.
- لم يلزم المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) بترتيب أو تنسيق معين لعرض بنود الميزانية. لكنه اشترط بأن تشمل الميزانية على الأقل البنود المعروضة في الجدول 6-1.

الجدول 6-1: تصنيف الأصول والالتزامات

الأصول
• الممتلكات والمصانع والمعدات • عقارات استثمارية

- الأصول غير الملموسة
- الأصول المالية
- الاستثمارات التي يتم محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية
- الأصول البيولوجية
- المخزون
- الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى
- النقد ومعادلات النقد

الالتزامات وحقوق الملكية

- الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى
- المخصصات
- التزامات متداولة تحمل فائدة
- الالتزامات الضريبية والأصول الضريبية
- الالتزامات الضريبية المؤجلة
- التزامات غير متداولة تحمل فائدة
- حصص الأقلية
- رأس المال الصادر والاحتياطي

بالإضافة إلى ذلك، فإن الميزانية تتضمن أيضاً البنود التالية:

- إجمالي الأصول المصنفة على أنها برسم البيع والأصول المشمولة في مجموعات التصرف والمصنفة على أنها محتفظ بها برسم البيع.
- الالتزامات المشمولة في مجموعات التصرف والمصنفة على أنها محتفظ بها برسم البيع.

كما هو موضح في الجدول 1-6، فإن الميزانية معروضة بشكل مفصل. لكن المنشأة يجب أن تفصح عن تصنيفات فرعية أخرى بما يتناسب مع عمليات المنشأة. وهذا يدل على أن طريقة عرض المعلومات ربما تختلف باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة. لذلك يتوجب على المنشأة أن تصدر حكماً بشأن عرض البنود الإضافية بشكل منفصل بالاعتماد على الأسس التالية:

- طبيعة وسيولة الأصول.
- وظيفة الأصول ضمن المنشأة.
- المبالغ وطبيعة وتوقيت الالتزامات.

إن استخدام أسس مختلفة لقياس فئات مختلفة من الأصول يشير إلى اختلاف طبيعتها أو وظيفتها، لذلك على المنشأة عرضها بشكل منفصل. على سبيل المثال، فإن الفئات المختلفة من الممتلكات والمصانع والمعدات قد تكون مسجلة بالتكلفة أو بمبالغ إعادة التقييم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (16) "الممتلكات والمصانع والمعدات".

فيما يلي الجدول 1-7 الذي يظهر الميزانية العمومية للشركة X. حيث أن الأصول والالتزامات مصنفة إلى متداولة وغير متداولة. ولابد من الإشارة إلى أن هذا التصنيف يتيح للمحلل إمكانية فصل البنود المولدة للتدفقات النقدية الداخلة (الأصول) وللتدفقات النقدية الخارجة (الالتزامات) خلال الدورة التشغيلية للمنشأة عن البنود الأخرى.

الجدول 1-7: الميزانية الموحدة للشركة X

السنة 7	السنة 8	البنود (المبالغ بآلاف الليرات)
		الأصول
		الأصول غير المتداولة
		الأصول غير الملموسة

3,661	2,782	• نفقات تطوير رأسمالية
22,826	24,877	• الشهرة
23,958	20,587	• حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية
9,304	9,995	الممتلكات والمصانع والمعدات
		الأصول المالية
10,903	7,988	الملكية في المشاريع المشتركة والشركات الزميلة
738	309	استثمارات أخرى في حصص ومشاركات
1,012	846	تمويل الزبائن - غير متداولة
2,918	4,917	أصول مالية أخرى
11,690	14,858	أصول ضريبية مؤجلة
87,010	87,159	إجمالي الأصول غير المتداولة
		الأصول المتداولة
22,475	27,836	المخزون
60,492	75,891	الذمم المدينة التجارية
2,362	1,975	تمويل الزبائن - متداولة
15,062	17,818	الذمم المدينة الأخرى
29,406	37,192	الاستثمارات قصيرة الأجل
28,310	37,813	النقد ومعادلات النقد
158,107	198,525	إجمالي الأصول المتداولة
245,117	285,684	إجمالي الأصول
		حقوق الملكية والالتزامات
		حقوق الملكية
134,112	140,823	حقوق المساهمين

940	1,261	حصة الأقلية
135,052	142,084	إجمالي حقوق الملكية
		الالتزامات غير المتداولة
6,188	9,873	منافع ما بعد انتهاء الخدمة
368	311	المخصصات - غير متداولة
2,799	2,738	الالتزامات الضريبية المؤجلة
21,320	24,939	القروض - غير المتداولة
1,714	1,622	التزامات غير متداولة أخرى
32,389	39,483	إجمالي الالتزامات غير المتداولة
		الالتزامات المتداولة
9,358	14,039	المخصصات - متداولة
5,896	5,542	القروض - متداولة
17,427	23,504	الذمم الدائنة التجارية
44,995	61,032	التزامات متداولة أخرى
77,676	104,117	إجمالي الالتزامات المتداولة
245,117	285,684	إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

ثالثاً_ بيان التدفق النقدي:

يتضمن بيان التدفق النقدية المقبوضات والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية الناجم عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة. وبالتالي فإن معلومات بيان التدفق النقدي تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وكيفية استخدامها.

يمكن استخدام بيان التدفقات النقدية في العديد من المجالات ومنها على سبيل المثال تحليل الائتمان. فعند تقييم الجدارة الائتمانية للشركات يمكننا استخدام بيان التدفقات النقدية لقياس جودة الأرباح.

فيما يلي الجدول 1-8 الذي يمثل بيان التدفقات النقدية للشركة X. يوضح الجدول بأن النقدية في نهاية السنة الثامنة قد بلغت 37,813 ألف ليرة مقارنة بمبلغ 28,310 ألف ليرة في بداية السنة. بالتالي فإن رصيد النقدية قد ازداد خلال السنة الثامنة بمبلغ وقدره 9,503 ألف ليرة (37,813 - 28,310).

الجدول 1-8: بيان التدفق النقدي للشركة X

السنة 6	السنة 7	السنة 8	البنود (المبالغ بآلاف الليرات)
			الأنشطة التشغيلية
26,436	22,135	11,667	صافي الربح
6,060	7,172	14,318	التعديلات لتسوية صافي الربح
32,496	29,307	25,985	
			التغيرات في صافي الأصول التشغيلية
(2,553)	(445)	(3,927)	المخزون
1,186	365	549	تمويل الزبائن، متداولة وغير متداولة
(10,563)	(7,467)	(11,434)	الذمم المدينة التجارية
(3,729)	(4,401)	3,830	المخصصات ومنافع ما بعد انتهاء الخدمة
1,652	1,851	8,997	الأصول والالتزامات التشغيلية الأخرى
(14,007)	(10,097)	(1,985)	
18,489	19,210	24,000	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

الأنشطة الاستثمارية			
(3,827)	(4,319)	(4,133)	الاستثمار في الممتلكات والمصانع والمعدات
185	152	1,373	بيع الممتلكات والمصانع والمعدات
(18,078)	(26,292)	(74)	امتلاك شركات تابعة وعمليات أخرى
3,086	84	1,910	التخلص من شركات تابعة وعمليات أخرى
(1,353)	(1,053)	(1,409)	تطوير منتج
(1,070)	396	944	أنشطة استثمارية أخرى
6,180	3,499	(7,155)	استثمارات قصيرة الأجل
(14,877)	(27,533)	(8,544)	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية			
1,290	15,587	5,245	المتحصلات من الاقتراض
(9,510)	(1,291)	(4,216)	سداد المبالغ المقرضة
124	94	3	بيع الأسهم الخاصة
(7,343)	(8,132)	(8,240)	التوزيعات المدفوعة
(15,439)	6258	(7,208)	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
58	406	1,255	تأثير تغيرات سعر الصرف على النقدية
(11,769)	(1,659)	9,503	صافي التغير في النقدية
41,738	29,969	28,310	النقدية ومعادلات النقدية في بداية

الفترة			
النقدية ومعادلات النقدية في بداية الفترة	37,813	28,310	29,969

رابعاً_ بيان التغيرات في حقوق الملكية:

يعكس هذا البيان جميع التغيرات في حقوق الملكية بين بداية ونهاية الفترة. والتغير في حقوق الملكية يتألف من عدد من البنود الهامة. غالباً ما تكون الأرباح المحتجزة البند الأكثر أهمية، وهي تمثل مجمع الأرباح (الخسائر) عبر الزمن بعد استبعاد التوزيعات. والبند الآخر هو فائض إعادة التقييم (فائض إعادة التقييم ناجم عن إعادة تقييم الممتلكات بالقيمة العادلة). بالإضافة إلى بنود أخرى لا يعترف بها ضمن الأرباح والخسائر مثل المكاسب والخسائر الناجمة عن ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية وتعديلات القيمة العادلة المعترف بها كجزء من حقوق الملكية. وأخيراً، فإن التغيرات في حقوق الملكية تتضمن بنوداً تعكس التغيرات الناجمة عن الأحداث والمعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين، مثل زيادة رأس المال وإعادة شراء الأسهم.

تعتبر التغيرات في حقوق الملكية من المعلومات المفيدة عند تحليل القوائم المالية، ذلك لأنها تبين بنود حقوق الملكية التي تنتهك افتراض الفائض الصافي clean surplus. حيث هناك بعض البنود التي لا يعترف بها ضمن بيان الدخل وإنما يعترف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية. ومثل هذه البنود ربما يعاد تصنيفها كجزء من الدخل التشغيلي. بالإضافة إلى ذلك، فإن فحص التغيرات في حقوق الملكية يكشف فيما إذا كان التحسن في حقوق الملكية والقيمة السوقية للمنشأة منسوب إلى العمليات (الأرباح المحتجزة) أو أنه ناجم عن معاملات مع المالكين. وفيما يلي بيان التغيرات في حقوق الملكية للشركة X الموضح في الجدول 1-9.

إن القوائم المالية للشركة X المعروضة في الجداول السابقة ناتجة عن عدد ضخم من المعاملات المسجلة وفقاً لنظام إدارة الحسابات في الشركة. حيث أن كل بند من بنود القوائم المالية ما هو إلا مجموع لعدد كبير من المعاملات الضمنية. على سبيل المثال، فإن بند الإيرادات (السطر الأعلى ضمن بيان الدخل) يتضمن المبلغ الإجمالي لكل معاملات البيع التي قامت بها الشركة X خلال الفترة التي يغطيها بيان الدخل.

بناءً عليه، سوف نسلط الضوء في القسم التالي على نظام القيد المزدوج Double-entry system ونبين كيفية تسجيل المعاملات وكيفية نقل التأثيرات المترتبة عنها إلى القوائم المالية. ولابد من الإشارة إلى ضرورة الرجوع والاستعانة بكتب المحاسبة المالية وذلك بالنسبة للذين لا يتوافر لديهم الإطلاع الكافي على نظام مسك الدفاتر التجارية وإدارة الحسابات.

الجدول 1-9: بيان التغيرات في حقوق الملكية للشركة X

إجمالي حقوق الملكية	حصص الأقلية	حقوق المساهمين	أرباح محتجزة	التعديلات المتراكمة في ترجمة العمليات الأجنبية	تحوطات التدفق النقدي	أسهم رأس المال	البنود (المبالغ بآلاف الليرات)
135,052	940	134,112	99,282	(6,345)	312	40,863	1/1، السنة 8
2,948	233	2,715	(3,085)	8,469	(2,669)		دخل شامل آخر للفترة
11,667	394	11,273	11,273				صافي الدخل للفترة
14,615	627	13,988	8,188	8,469	(2,669)		إجمالي الدخل الشامل للفترة
(7,583)	(306)	(7,277)	(7,377)			100	معاملات مع المالكين
142,084	1,261	140,823	100,093	2,124	(2,357)	40,963	12/31

خامساً_ تسجيل المعاملات وإعداد القوائم المالية:

إن القوائم المالية (بيان الدخل، الميزانية، بيان التدفق النقدي، بيان التغيرات في حقوق الملكية) تبني بالاعتماد على معاملات المنشأة (الأحداث الاقتصادية) خلال فترة من الزمن. في بعض الشركات قد يكون عدد المعاملات قليلاً، بينما بالنسبة للشركات الكبيرة المتناثرة حول العالم يمكن أن تركز بياناتها المالية على ملايين الأحداث الاقتصادية.

كافة المعاملات تسجل وفقاً لنظام القيد المزدوج الذي قدمه المؤلف الإيطالي لوقا باتشيليو في عام 1494. وهذا النظام يعتمد على مبدأ الثنائية الذي يعني بأن لكل حدث اقتصادي مسجل جانبان متكافئان أو متوازنان. فكل معاملة مسجلة تتألف على الأقل من طرفين أحدهما مدين والآخر دائن، كما أن المبلغ الإجمالي للطرف المدين يجب أن يتساوى مع المبلغ الإجمالي للطرف الدائن وذلك بالنسبة لكل معاملة.

غالباً ما تتطلب عملية تحليل القوائم المالية إجراء تعديلات على تلك القوائم وذلك لترتيبها وجعل البيانات المحاسبية قابلة للمقارنة عبر الزمن من جهة، ومع الشركات الزميلة من جهة أخرى. ولكي يتمكن المحلل من إجراء تلك التعديلات، فإنه يحتاج إلى معرفة أساسية بنظام القيد المزدوج.

في هذا القسم سوف نقدم وصفاً للقواعد المستخدمة في تسجيل المعاملات وإيضاحاً لكيفية نقل تأثيراتها إلى القوائم المالية المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، سوف نقدم مثالاً بسيطاً يظهر من خلاله الارتباط بين المعاملات التجارية من جهة والقوائم المالية من جهة أخرى.

تسجيل المعاملات

يمكن توضيح القواعد العامة لتسجيل المعاملات وفقاً لنظام القيد المزدوج باستخدام ما يسمى "T-accounts" (حيث أن الحساب يأخذ شكل الحرف T). كل حساب يتألف من ثلاثة عناصر رئيسية:

- اسم الحساب.
- الجانب المدين (الجانب الأيمن).
- الجانب الدائن (الجانب الأيسر).

اسم الحساب	
الجانب المدين	الجانب الدائن
الجانب الأيمن	الجانب الأيسر

بالنسبة للميزانية، فإن الجانب الأيمن يمثل الموارد أو أصول الشركة، بينما الجانب الأيسر يمثل مصادر تمويل تلك الأصول سواء من المالكين أو من جهات أخرى مثل المصارف. بالمقابل، فإن بيان الدخل يظهر الإيرادات في الجانب الأيسر (الدائن) حيث تمثل زيادة في حقوق الملاك. أما البنود الظاهرة في الجهة اليمنى (المدين) فهي المصروفات التي تمثل انخفاض في حقوق الملاك.

فيما يلي أمثلة بسيطة توضح كيفية تسجيل المعاملات:

المعاملة 1: الشركة تتكبد مصروفات تأمين، والدفع على الحساب.

مصروف	
20,000	
حسابات مستحقة الدفع	
	20,000

تسجل الشركة زيادة في المصروفات (20,000) ليرة (حساب مصروف التأمين - مدين)، كما تسجل بالمقابل زيادة في المبلغ المستحق للموردين (حسابات مستحقة الدفع - دائن) بمقدار (20,000) ليرة.

المعاملة 2: الشركة تبيع منتجاتها، والزبون يدفع نقداً.

الإيرادات	
100,000	
النقدية	
	100,000

تسجل الشركة إيرادات بمبلغ (100,000) ليرة (حساب الإيرادات _ دائن)، كما تسجل بالمقابل زيادة في رصيد النقدية بمبلغ (100,000) ليرة (حساب النقدية _ مدين).

توضيح القواعد العامة

من خلال الأمثلة التالية سوف نسلط الضوء على كيفية ترجمة أو نقل التأثيرات المترتبة عن المعاملات إلى بيان الدخل والميزانية على التوالي.

1) تسجيل مصروفات أو أصول:

- إذا افترضنا بأن الشركة تستأجر مكتباً بمبلغ (10,000) ل.س، وتدفع الإيجار نقداً (a) أو على الحساب (b). فإن تسجيل المعاملات يكون كالآتي:

مصروف	
	(a/b) 10,000
النقدية	
(a) 10,000	
حسابات مستحقة الدفع	
	(b) 10,000

نلاحظ بأن الإيجار سواء دفع نقداً (a) أو لم يدفع (b)، فإن الشركة تعترف بمصروف الإيجار والبالغ (10,000) ل.س كمعاملة مدينة. أما المعاملة الدائنة المقابلة فهي إما (a) وذلك بالسحب من حساب النقدية مما يؤدي إلى تخفيض حساب أصل، أو (b) وذلك بزيادة المبالغ المستحقة للموردين مما يؤدي إلى زيادة في حساب التزام. بناءً عليه، فإن المصروف متبوع بانخفاض في الأصول أو زيادة في الالتزامات. وفي كلتا الحالتين السابقتين فإن حقوق الملكية (صافي الأصول) سوف تنخفض بمبلغ (10,000) ل.س. وفي الحقيقة، فإن معظم الناس قد يواجهون ذلك في حياتهم الشخصية. على سبيل المثال، إذا أردت أن تسدد إيجار منزلك، فإما رصيد النقدية المتوافر لديك سوف ينخفض أو ستصبح مديناً للمصرف. وفي كل الأحوال فإن ثروتك المالية سوف تنخفض.

- والآن إذا افترضنا بأن الشركة تشتري بضاعة، فهي ربما تدفع نقداً (a) أو على الحساب (b). افترض بأن الشركة اشترت بضاعة بمبلغ (40,000) ل.س، فإن عملية التسجيل ستكون كالاتي:

المخزون	
	(a/b) 40,000
النقدية	
(a) 40,000	
حسابات مستحقة الدفع	
(b) 40,000	

بالتالي، فإن المخزون سوف يزداد مما يعني زيادة في حساب أصل. لكن بالمقابل، فإن المعاملة الدائنة إما (a) وذلك بالسحب من حساب النقدية مما يؤدي إلى تخفيض حساب أصل أو (b) وذلك بزيادة المبالغ المستحقة للدائنين مما يؤدي إلى زيادة في حساب التزام.

(2) تسجيل دخل أو التزامات أو حقوق ملكية:

- افترض بأن شركة تبيع أحد زبائنها بضاعة بمبلغ (20,000) ل.س، وهذا الزبون إما أن يدفع نقداً (a) أو يشتري على الحساب (b). بالتالي فإن عملية التسجيل ستكون كالآتي:

الإيرادات	
(a/b) 20,000	
النقدية	
	(a) 20,000
حسابات تحت التحصيل	
	(b) 20,000

إن الشركة تعترف بالإيراد البالغ (20,000) ل.س سواء دفع الزبائن نقداً (a) أو اشتروا على الحساب (b). وإن الاعتراف بالإيراد يعبر عن المعاملة الدائنة، أما المعاملة المدينة فهي أما (a) المتمثلة بقبض النقدية من الزبون مما يؤدي إلى زيادة في حساب أصل، أو (b) المتمثلة بزيادة المبالغ المستحقة على الزبون مما يؤدي أيضاً إلى زيادة في حساب أصل. لذلك يجب أن يكون من الواضح أن الدخل متبوع بزيادة في الأصول.

- إذا افترضنا بأن الشركة قد اقترضت (50,000) ل.س لحاجتها للسيولة، فإن المعاملة ستسجل على الشكل التالي:

النقدية	
	50,000
القرض	
50,000	

في هذه الحالة تزداد النقدية بمبلغ (50,000) ل.س وتعتبر المعاملة المدينة، لكن بالمقابل فإن المعاملة الدائنة تتمثل بزيادة الالتزامات بمبلغ (50,000) ل.س الذي يمثل المبالغ المقرضة من قبل الشركة. بالتالي فإن صافي الأصول يساوي الصفر (50,000 - 50,000). أما حقوق الملكية فتبقى على حالها دون تغيير. كما لا بد من الإشارة إلى أن هذه معاملة لا تؤثر على بيان الدخل، أي لا تؤثر على نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة.

- أخيراً، إذا افترضنا بأن المستثمرين قد دفعوا (100,000) ل.س مقابل الاكتتاب في الأسهم الإضافية المصدرة، فإن المعاملة ستسجل كالآتي:

النقدية	
	100,000
أسهم رأس المال	
100,000	

في هذه الحالة تزداد النقدية بمبلغ (100,000) ل.س وتعتبر المعاملة المدينة، بينما يزداد رأس المال بنفس المبلغ ويعتبر المعاملة الدائنة. بالتالي فإن أصول الشركة تزداد بمبلغ (100,000) ل.س، وتزداد حقوق الملكية بنفس المبلغ.

الخلاصة:

بالاعتماد على ما سبق، فإن قواعد تسجيل المعاملات البسيطة باستخدام ما يسمى "T-account" تتلخص بالآتي:

بيان الدخل	
الدخل	
+	-
دائن	مدين

المصروفات

-	+
دائن	مدين

الميزانية

الأصول

-	+
دائن	مدين

الالتزامات وحقوق الملكية

+	-
دائن	مدين

بناءً عليه، تعتبر الزيادة في المصروفات والأصول إدخلات مدينة، بينما الزيادة في الدخل والالتزامات وحقوق الملكية تعتبر إدخلات دائنة. أما في حال النقصان في المصروفات والأصول فنحن أمام إدخلات دائنة، في حين تكون الإدخلات مدينة في حال النقصان في الدخل والالتزامات وحقوق الملكية. ويمكن تلخيص ما سبق كالآتي:

البنود المحاسبية	عندما تزداد	عندما تنقص
الإيرادات (أو الدخل)	دائن	مدين
المصروفات	مدين	دائن
الأصول	مدين	دائن
الالتزامات وحقوق الملكية	دائن	مدين

تحليل المعاملات

لقد ناقشنا في القسم السابق القواعد العامة التي تحكم تسجيل المعاملات. في هذا القسم سوف نعرض عدداً من المعاملات التي تقع أو تحدث في مختلف الشركات، حيث سنوضح كيفية تسجيل هذه المعاملات، وكيفية إعداد القوائم المالية بالاعتماد على تلك المعاملات. بالإضافة إلى توضيح العلاقة بين القوائم المالية المختلفة (بيان الدخل - الميزانية - بيان حقوق الملكية - بيان التدفق النقدي). حيث أن هذه القوائم يجب أن ترتبط دائماً بأسلوب محدد كما هو موضح في المثال 1-1. فعلى سبيل المثال، حقوق الملكية في بداية الفترة مضافاً إليها الدخل الشامل ومطروحاً منها التوزيعات يجب أن تساوي حقوق الملكية في نهاية الفترة.

مثال 1-1: من المعاملات إلى القوائم المالية

بدأ عدد من المستثمرين عملهم التجاري في قطاع التجزئة في الأول من شهر كانون الثاني، السنة 1. وقد أطلقوا على شركتهم اسم: شركة الشرق. دفع المستثمرون قيمة أسهم رأس المال البالغة (365) مليون ليرة، بالإضافة إلى اقتراض مبلغ (100) مليون ليرة من المصرف، وبالتالي يصبح رأس المال المستثمر (465) مليون ليرة. يتكون القرض المصرفي من حساب جاري (سحب على المكشوف). وقد استخدم رأس المال في شراء الأصول التالية:

- مستودعات لتخزين البضاعة: (200) مليون ليرة.
- معدات: (50) مليون ليرة.
- بضاعة: (200) مليون ليرة.
- نقدية: (5) مليون ليرة.
- إيداعات نقدية في المصرف: (10) مليون ليرة.

بناءً عليه، تكون الميزانية الافتتاحية كما يلي:

الميزانية الافتتاحية في 1/1

المبلغ (مليون ليرة)	البند
	الأصول
200	المستودعات
50	المعدات
200	بضاعة
15	النقدية ومعادلات النقدية
465	إجمالي الأصول
	الالتزامات وحقوق المساهمين
365	حقوق الملكية
100	القرض المصرفي
465	إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين

وفيما يلي ملخص للمعاملات التي وقعت خلال السنة الأولى في شركة الشرق:

المبلغ (مليون ليرة)	المعاملات	رقم المعاملة
80	المبيعات النقدية	1
120	المبيعات الآجلة	2
10	رواتب الموظفين مدفوعة عن طريق زيادة القرض المصرفي	3
6	مصرفات إعلان وترويج مدفوعة نقداً	4
2	مصرفات منافع عامة مدفوعة نقداً	5
4	مصرفات صيانة مدفوعة نقداً	6

7	مصرفوات التأمين مدفوعة عن طريق زيادة القرض	1
8	مصرفوات تشغيلية أخرى مدفوعة نقداً	3
9	شراء معدات على الحساب	50
10	شراء بضاعة (130 عن طريق زيادة القرض، 170 على الحساب)	300
11	دخل الفوائد	5
12	فوائد مدينة مدفوعة عن طريق زيادة القرض	15
13	دفعات من قبل الزبائن مستخدمة في تخفيض القرض	6
14	دفعات للموردين عن طريق زيادة القرض	50
	قيود التسوية والإقفال في نهاية السنة	
15	البضاعة في نهاية السنة	450
16	الاستهلاك (4 مستودعات، 10 معدات)	14
17	الضريبة	30

لا بد من الإشارة إلى أن كل معاملة من المعاملات السابقة تساوي مجموع كافة المعاملات المماثلة لها. على سبيل المثال، فإن شركة الشرق قد كان لديها عدد ضخم من معاملات البيع النقدي، لكن إجمالي تلك المعاملات بلغ (80) مليون ليرة.

وفيما يلي شرحاً لكيفية تسجيل المعاملات السابقة:

1) المبيعات النقدية:

تسجيل المعاملة 1	مدین	دائن
إيراد البيع (بيان الدخل، زيادة في الدخل)		80
النقدية (الميزانية، زيادة في الأصول)	80	

تشكل معاملات البيع الدخل الرئيس للشركات. وكما هو مبين أعلاه فإن الزيادة في الإيرادات قد سجلت في الطرف الدائن. وطالما أن الزبائن قد دفعوا نقداً قيمة مشترياتهم، فإن رصيد النقدية قد ازداد، وسجلت الزيادة في الأصول (النقدية) في الطرف المدين.

(2) المبيعات الآجلة:

تسجيل المعاملة 2	مدين	دائن
إيراد البيع (بيان الدخل، زيادة في الدخل)		120
حسابات تحت التحصيل (الميزانية، زيادة في الأصول)	120	

على الرغم من أن الزبائن قد اشتروا على الحساب، إلا أن الشركة تعترف بمبلغ (120) مليون ليرة كإيراد. وهذا يسلط الضوء على أن البيانات المالية (في هذه الحالة بيان الدخل) تختلف عن بيانات التدفق النقدي. لذلك يجب أن يعترف بالإيرادات والمصروفات عند استحقاقها ضمن بيان الدخل حتى ولو كانت الإيرادات غير مقبوضة والمصروفات غير مسددة. وطالما أن الزبائن قد اشتروا على الحساب، فإن رصيد الحسابات تحت التحصيل قد ازداد، وسجلت الزيادة في الأصول (الحسابات تحت التحصيل) في الطرف المدين.

(3) رواتب الموظفين مدفوعة عن طريق زيادة القرض المصرفي:

تسجيل المعاملة 3	مدين	دائن
مصروفات الموظفين (بيان الدخل، زيادة في المصروفات)	10	
القروض المصرفية (الميزانية، زيادة في الالتزامات)		10

إن رواتب وأجور الموظفين تستحق شهرياً، بالتالي فإن المعاملة رقم (3) تتكون من (12) معاملة فرعية خلال السنة بمبلغ (0.83) مليون ليرة لكل معاملة تقريباً. تمثل هذه المعاملة زيادة في المصروفات (مصروفات الموظفين) وقد سجلت في الطرف المدين، وزيادة مقابلة لها بالالتزامات (القروض المصرفية) وقد سجلت في الطرف الدائن.

4) مصروفات إعلان وترويج مدفوعة نقداً:

تسجيل المعاملة 4	مدين	دائن
مصروفات الإعلان (بيان الدخل، زيادة في المصروفات)	6	
النقدية (الميزانية، انخفاض في الأصول)		6

يعتبر الإعلان والترويج ضمن المصروفات. وقد أدت هذه المعاملة إلى زيادة في المصروفات (مصروفات الإعلان) وقد سجلت في الطرف المدين، وبالمقابل انخفضت الأصول (النقدية) وقد سجلت في الطرف الدائن.

5) مصروفات المنافع العامة والصيانة والتأمين والمصروفات التشغيلية الأخرى:

تسجيل المعاملات (من 5 إلى 8)	مدين	دائن
مصروفات المنافع العامة (بيان الدخل، زيادة في المصروفات)	2	
النقدية (الميزانية، انخفاض في الأصول)		2
مصروفات الصيانة (بيان الدخل، زيادة في المصروفات)	4	
النقدية (الميزانية، انخفاض في الأصول)		4
مصروفات التأمين (بيان الدخل، زيادة في المصروفات)	1	
القروض المصرفية (الميزانية، زيادة في الالتزامات)		1

	3	مصروفات تشغيلية أخرى (بيان الدخل، زيادة في المصروفات)
3		النقدية (الميزانية، انخفاض في الأصول)

إن المنافع العامة والصيانة والتأمين والمصروفات التشغيلية الأخرى تشكل أربع المعاملات (من المعاملة 5 إلى المعاملة 8). هذه المعاملات تمثل زيادة في المصروفات وقد سجلت في الطرف المدين. أما الطرف الدائن فإنه يتوقف على كيفية تسديد تلك المصروفات.

6) شراء معدات على الحساب:

تسجيل المعاملة 9	مدين	دائن
معدات (الميزانية، زيادة في الأصول)	50	
حسابات مستحقة الدفع (الميزانية، زيادة في الالتزامات)		50

معاملة شراء معدات تعكس تأثيرين على الميزانية. الأول يتمثل بزيادة المعدات، لكن بنفس الوقت يجب أن تعترف شركة الشرق بالتزام طالما أنها لم تدفع حتى الآن قيمة تلك المعدات.

بما أن الأصول والالتزامات ازدادت بنفس المبلغ، فإن حقوق الملكية لا تتغير (حقوق الملكية = الأصول - الالتزامات).

7) شراء بضاعة (130 عن طريق زيادة القرض المصرفي، 170 على الحساب):

تسجيل المعاملة 10	مدين	دائن
المخزون (الميزانية، زيادة في الأصول)	300	
حسابات مستحقة الدفع (الميزانية، زيادة في الالتزامات)		170
القروض المصرفية (الميزانية، زيادة في الالتزامات)		130

شراء البضاعة في هذه الحالة الخاصة يتطلب ثلاثة إدخالات. الأولى تتمثل بزيادة المخزون بمبلغ (300) مليون ليرة. ويتوازن هذا الإدخال عن طريق مقابلته بزيادة في الحسابات مستحقة الدفع (170) مليون ليرة وبتوازن زيادة الاقتراض بمبلغ (130) مليون ليرة. أي أن الشركة تعترف بزيادة في الأصول يقابلها زيادة بالتزامين وبنفس المبلغ، وبالتالي لا تتغير حقوق الملكية. لاحظ بأن بيان الدخل غير متأثر بهذه المعاملة، حيث يبقى كذلك حتى يتم بيع البضاعة أو استبعادها نتيجة التقادم مثلاً.

(8) دخل الفوائد:

تسجيل المعاملة 11	مدين	دائن
فوائد مقبوضة (بيان الدخل، زيادة في الدخل المالي)		5
النقدية (الميزانية، زيادة في الأصول)	5	

تكسب شركة الشرق فوائد على إيداعاتها في المصرف (وعلى الأوراق المالية مثل السندات). يعترف بدخل الفوائد كدخل مالي، حيث أن الفوائد المقبوضة لا تنشئ عن الأنشطة العادية أو التجارة الرئيسية التي تمارسها شركة الشرق (بيع منتجات متنوعة)، وبالتالي يجب أن لا يعترف بهذه الفوائد كإيراد.

(9) فوائد مدينة مدفوعة عن طريق زيادة القرض المصرفي:

تسجيل المعاملة 12	مدين	دائن
فوائد مدفوعة (بيان الدخل، زيادة في المصروفات المالية)	15	
القروض المصرفية (الميزانية، زيادة في الالتزامات)		15

مصروفات الفوائد معترف بها كمصروفات مالية، فالفوائد المدفوعة تماماً مثل الفوائد المقبوضة من حيث عدم ارتباطها بالأنشطة العادية لشركة الشرق.

10) دفعات من قبل الزبائن مستخدمة في تخفيض القرض المصرفي:

تسجيل المعاملة 13	مدين	دائن
القروض المصرفية (الميزانية، انخفاض في الالتزامات)	6	
حسابات تحت التحصيل (الميزانية، انخفاض في الأصول)		6

بعض الزبائن قد لا يدفعون قيمة مشترياتهم عند التسليم على أن يتم الاتفاق على التسديد لاحقاً. في هذه المعاملة سدد الزبائن عن طريق التحويل المصرفي مما أدى إلى تخفيض رصيد القرض المصرفي لشركة الشرق وبنفس الوقت انخفض رصيد الحسابات تحت التحصيل أي أن الزبائن قد أصبحوا مدينين بمبلغ أقل لشركة الشرق.

11) دفعات للموردين عن طريق زيادة القرض المصرفي:

تسجيل المعاملة 14	مدين	دائن
حسابات مستحقة الدفع (الميزانية، انخفاض في الالتزامات)	50	
القرض المصرفي (الميزانية، زيادة في الالتزامات)		50

في هذه المعاملة انخفض الرصيد المستحق على شركة الشرق اتجاه مورديها أي انخفضت الالتزامات وذلك بانخفاض الحسابات مستحقة الدفع. لكن بالمقابل فقد تم التسديد للموردين باستخدام الحساب المصرفي مما أدى إلى زيادة الرصيد المستحق على الشركة اتجاه المصرف، أي أن الالتزامات قد ازدادت وذلك بزيادة الحساب أو القرض المصرفي. وبنتيجة هذه المعاملة، فإن حقوق الملكية لا تتغير وذلك بسبب انخفاض الالتزامات وزيادتها بنفس المبلغ.

معاملات التسوية

في نهاية كل فترة محاسبية، هناك عدد من قيود التسوية والإقفال الواجب إثباتها. أي أنه قبل البدء بإعداد البيانات المالية، فإننا نحتاج إلى تسجيل بعض القيود النهائية.

أولاً، تحتاج شركة الشرق إلى حساب تكلفة البضاعة المباعة. أي لابد من تحديد تكلفة البضاعة التي أخرجت من مخازن الشركة وبيعت للزبائن. وفي سبيل ذلك تقوم الشركة بجرد عددي للمخزون الموجود بالمستودعات في نهاية الفترة. بعد الجرد العددي يتم تقييم المخزون بالتكلفة، فإذا كانت الشركة تمتلك (4) قطع بسعر (10) ليرات لكل قطعة، كما تمتلك (12) قطعة بسعر (5) ليرات لكل قطعة، بالتالي فإن القيمة الدفترية للمخزون تبلغ (100) ليرة $(4 * 10 + 12 * 5 = 100)$.

تحسب تكلفة البضاعة المباعة كالتالي:

مخزون بداية الفترة 1/1	200 مليون ليرة
+ المشتريات من البضاعة خلال الفترة	300
= المخزون المتاح للبيع	500
- مخزون نهاية الفترة 12/31	(450)
= تكلفة البضاعة المباعة COGS	50

تكلفة البضاعة المباعة هي عبارة عن تكاليف مرتبطة بمبيعات منتجات شركة الشرق. وهذه التكلفة تمثل مصروفاً ضمن بيان الدخل، ويقابل ذلك انخفاض في المخزون.

12) البضاعة في نهاية السنة:

تسجيل المعاملة 15	مدين	دائن
تكلفة البضاعة المباعة (بيان الدخل، زيادة في المصروفات)	50	
المخزون (الميزانية، انخفاض في الأصول)		50

ثانياً، إن الأصول الملموسة يجب أن تخضع للاستهلاك. حيث أن المستودعات والآلات والمعدات والسيارات وغيرها من الأصول الملموسة معرضة للإهلاك والتلف. في نهاية الأمر فإن هذه الأصول سوف تتآكل أو تتقادم تكنولوجياً، لذلك لابد من استهلاكها. إن المستودعات وغيرها من الممتلكات تتميز بطول عمرها الإنتاجي إذا ما قورنت مع الآلات والمعدات التي يكون عمرها الإنتاجي أقصر بكثير.

13) استهلاك المستودعات والمعدات:

تسجيل المعاملة 16	مدين	دائن
استهلاك المستودعات (بيان الدخل، زيادة في المصروفات)	4	
المستودعات (الميزانية، انخفاض في الأصول)		4
استهلاك المعدات (بيان الدخل، زيادة في المصروفات)	10	
المعدات (الميزانية، انخفاض في الأصول)		10

يصل عمر المستودعات حسب تقديرات الشركة إلى (50) سنة، والعمر الإنتاجي للمعدات (10) سنوات بالمتوسط. كما أنها تتبع طريقة القسط الثابت في احتساب الاستهلاك. وبالتالي يحسب الاستهلاك كالتالي:

مصرف الاستهلاك السنوي = القيمة الدفترية المبدئية / العمر الإنتاجي (سنوات)

المستودعات: $4 = 50 / 200$

المعدات: $10 = 10 / (50 + 50)$

بلغت المعدات في بداية الفترة (50) مليون ليرة. وخلال الفترة اشترت الشركة معدات بقيمة (50) مليون ليرة، وبالتالي أصبحت التكلفة الإجمالية للمعدات (100) مليون ليرة. عملياً، فإن الأصول المشتراة خلال السنة تستهلك بشكل متناسب. على سبيل المثال، لو كانت المعدات مشتراة في منتصف السنة، لكان مصروف الاستهلاك: $(50 / 10 * 0.5) = (2.5)$ في السنة الأولى، بينما سيكون $(50 / 10) = (5)$ في السنوات التالية. علماً بأن المثال السابق يفترض بأن الأصول لا تمتلك قيمة تخريدية Salvage value.

ثالثاً، يتوجب على شركة الشرق دفع ضريبة على الدخل. وهنا لابد من الإشارة إلى أن الدخل الخاضع للضريبة يختلف عن الدخل المحاسبي المعلن عنه في التقرير السنوي. كما أنه لا يمكن حساب الضريبة المستحقة حتى يتم انجاز التقرير السنوي. ومن أجل التبسيط، افترض بأن الأرباح المحاسبية المعلن عنها من قبل شركة الشرق تتساوى مع دخلها الخاضع للضريبة. وهذا يعني عدم وجود ضرائب مؤجلة. وبافتراض أن معدل الضريبة 30%، فإن مصروف الضريبة يصبح كالآتي:

الضريبة = الأرباح قبل الضريبة * معدل الضريبة

الضريبة = $100 * 30\% = 30$ مليون ليرة.

(14) الضريبة:

تسجيل المعاملة 17	مدين	دائن
ضريبة الدخل (بيان الدخل، زيادة في المصروفات)	30	
الضريبة المستحقة (الميزانية، زيادة في الالتزامات)		30

كما هو موضح أعلاه، فإن الضريبة مصروف مثل أي مصروف آخر. وبما أن الضريبة لم تدفع بعد، فإنها تصبح التزام. والشركة يجب أن تدفع مبلغ الضريبة المستحق، مما يؤدي إلى تخفيض الضريبة المستحقة وفقاً للمبالغ المسددة. إن المثال التوضيحي السابق يتضمن (17) معاملة، لكن في الحقيقة فإن المعاملات الفعلية أكثر بكثير. فعلى سبيل المثال، يستلم الموظفون رواتبهم (12) مرة سنوياً على الأقل، مما يعني بأن المعاملة رقم (3) الواردة ضمن المثال التوضيحي السابق تتألف فعلياً من (12) معاملة فرعية على الأقل. لكن ما يجب التأكيد عليه يتمثل بأن مبادئ التسجيل المحاسبي تبقى نفسها بغض النظر عن حجم الشركة أو عدد المعاملات. اعتماداً على المعاملات، يقوم المحاسبون بإعداد القوائم المالية. لذلك سوف نوضح فيما يلي تلك القوائم وبشكل مقتضب.

القوائم المالية

بعدما تم تسجيل المعاملات في المثال السابق، يقوم المحاسبون بنقل تأثيراتها إلى القوائم المالية المعروضة أدناه. وبجانب كل بند من بنود القوائم المالية قمنا بإدراج رقم أو أرقام المعاملات المرتبطة بذلك البند. حيث يساعد ذلك في إدراك وفهم الارتباط بين المعاملات وبنود القوائم المالية.

بيان الدخل المكثف Condensed income statement

المعاملات	الإجمالي	البند المحاسبية (المبالغ بملايين الليرات)
2، 1	200	الإيرادات الصافية
15	(50)	تكلفة البضاعة المباعة
	150	مجمل الربح
3، 4، 5، 6، 7، 8	(26)	المصروفات التشغيلية (باستثناء الاستهلاك والإطفاء)

	124	الأرباح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء (EBITDA)
16	(14)	الاستهلاك
	110	الأرباح قبل الفائدة والضريبة (EBIT)
11	5	الدخل المالي
12	(15)	المصروفات المالية
	100	الأرباح قبل الضريبة (EBT)
17	(30)	الضريبة
	70	الأرباح الصافية

الميزانية العمومية المكثفة Condensed balance sheet

المعاملات	12/31	دائن	مدین	1/1	الأصول
16	196	4	0	200	المستودعات
16 ، 9	90	10	50	50	المعدات
15 ، 10	450	50	300	200	المخزون
13 ، 2	114	6	120	0	حسابات تحت التحصيل
1 ، 4 ، 5 ، 6 ، 8 ، 11	85	15	85	15	النقدية ومعادلات النقدية
	935	85	555	465	إجمالي الأصول
	435	70		365	حقوق الملكية
17	30	30		0	الضريبة المستحقة
14 ، 10 ، 9	170	220	50	0	حسابات مستحقة الدفع
12 ، 10 ، 7 ، 3	300	206	6	100	القرض المصرفي

14، 13					
	500	456	56	100	إجمالي الالتزامات
	935	526	56	465	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

بيان التدفق النقدي المكثف Condensed cash flow statement

التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	الإجمالي (مليون ليرة)
الإيرادات الصافية	70
استهلاك الأصول غير الملموسة (الملاحظة 1)	14
الحركات على رأس المال العامل (الملاحظة 2)	
(الزيادة) / النقصان في الحسابات تحت التحصيل	(114)
(الزيادة) / النقصان في المخزون	(250)
الزيادة / (النقصان) في الحسابات مستحقة الدفع	160
الزيادة / (النقصان) في المستحقات الضريبية	30
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (A)	(80)
التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية	
شراء المعدات (B)	(50)
التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية	
عائد من الاقتراض (C)	200
صافي الزيادة في النقدية والمعادلات النقدية (A + B + C)	70
النقدية والمعادلات النقدية في بداية الفترة	15
النقدية والمعادلات النقدية في نهاية الفترة	85

الملاحظة 1:

الاستهلاك والإطفاء وانخفاض قيمة الأصول تضاف إلى الأرباح الصافية، حيث أن هذه المصروفات قد اقتطعت من الأرباح لكن لم ينجم عنها تدفق نقدي (مصروفات غير نقدية).

الملاحظة 2:

لكي نحسب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار التغيرات في صافي رأس المال العامل. حيث أن الزيادة في الأصول (مثل المخزون والحسابات تحت التحصيل) تؤثر سلباً على التدفقات النقدية. كذلك فإن النقصان في الالتزامات (مثل الحسابات مستحقة الدفع) تؤثر سلباً على التدفق النقدي.

على سبيل المثال، فإن المخزون في المثال السابق قد ازداد من (200) في بداية الفترة إلى (450) في نهاية الفترة. إن الفرق (الزيادة في الأصل) البالغ (250) يؤدي إلى تخفيض التدفقات النقدي بنفس المبلغ. إن القوائم المالية المختلفة كما هي موضحة أعلاه يجب أن ترتبط فيما بينها بأسلوب محدد. ولتوضيح ذلك، يمكن العودة إلى المثال السابق:

365	حقوق الملكية في بداية الفترة
70	+ الأرباح الصافية
435	= حقوق الملكية في نهاية الفترة
935	إجمالي الأصول في نهاية الفترة
500	- إجمالي الالتزامات في نهاية الفترة
435	= حقوق الملكية في نهاية الفترة

كما نلاحظ أعلاه، فإن قيمة حقوق الملكية المحسوبة وفقاً للأسلوب الأول تتساوى مع قيمتها المحسوبة وفقاً لأسلوب الثاني. كذلك فإن النقدية ومعادلات النقدية في

نهاية الفترة يجب أن تتساوى مع النقدية في بداية الفترة مضافاً إليها كافة التدفقات النقدية خلال الفترة والناجمة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية:

15	النقدية ومعادلات النقدية في بداية الفترة
(80)	+ / - التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
(50)	+ / - التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية
200	+ / - التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية
85	النقدية ومعادلات النقدية في نهاية الفترة

لابد من الإشارة إلى أنه عند تحليل القوائم المالية سواء لاتخاذ قرارات استثمارية أو استثمارية، غالباً ما يحتاج المحلل إلى إعداد القوائم المالية التقديرية. لذلك يجب التأكد من أن عرض القوائم التقديرية يتفق مع ما ورد في هذا الفصل.

أسئلة الفصل الأول

(1) ما هي طرق عرض بيان الدخل المسموح بها من قبل مجلس معايير

المحاسبة الدولية IASB؟

(2) ما هي العناصر الرئيسية التي يتكون منها بيان الدخل؟

(3) ما هو الفرق بين الأصول المتداولة وغير المتداولة؟

(4) ما هو الفرق بين الالتزامات المتداولة وغير المتداولة؟

(5) ما هي الفئات الرئيسية الثلاث التي يتكون منها بيان التدفق النقدي؟

(6) لماذا يتوجب على المحلل إتقان كيفية إدارة الحسابات؟

(7) إذا استلمت شركة شام دفعة من أحد زبائنها، فإن مبلغ الدفعة يسجل في الطرف الدائن لحساب الزيون مقابل مديونية حساب المصرف، صح أو خطأ؟

(8) اضرب مثلاً عن معاملة تجارية، وذلك بالنسبة لكل حالة من الحالات التالية:

- زيادة في أصل وانخفاض في أصل آخر.
 - انخفاض في أصل وانخفاض في حقوق الملكية.
 - انخفاض في أصل وانخفاض في التزام.
 - زيادة في أصل وزيادة في حقوق الملكية.
 - زيادة في أصل وزيادة في التزام.
- (9) قابل المصطلحات المحاسبية في الجانب الأيمن مع تعريفها أو معناها في الجانب الأيسر:

المصطلحات المحاسبية	التعريف أو المعنى
(1) المدين	(a) تكلفة تشغيل الأعمال، انخفاض في حقوق المساهمين

(2) المصروف	(b) الإيرادات - المصروفات
(3) الحسابات مستحقة الدفع	(c) الجانب الأيمن من الحساب
(4) الدخل الصافي	(d) الأصول - الالتزامات
(5) الحسابات تحت التحصيل	(e) دائماً التزام
(6) حقوق الملكية	(f) دائماً أصل

10) نفذت شركة الحكيم لأحد عملائها خدمات بمبلغ (90,000) ليرة، واستلمت (10,000) ليرة، على أن يحصل المبلغ المتبقي في الأسبوع القادم. يتم تسجيل هذه العملية كآتي:

(a) حساب النقدية مدين، وحساب إيرادات الخدمات مدين، وحساب الزم المدينة دائن.

(b) حساب النقدية مدين، وحساب الزم المدينة مدين، وحساب إيرادات الخدمات دائن.

(c) حساب النقدية مدين، وحساب إيرادات الخدمات دائن.

(d) حساب النقدية مدين، وحساب الزم المدينة دائن، وحساب إيرادات الخدمات دائن.

11) إذا كان رصيد حساب النقدية في بداية الفترة (9,000) ل.س، وفي نهاية الفترة (11,000) ل.س، وإذا كانت المدفوعات النقدية خلال الفترة (25,000) ل.س، فإن المقيوضات النقدية:

(a) 27,000 ل.س.

(b) 45,000 ل.س.

(c) 23,000 ل.س.

(d) 5,000 ل.س.

(12) تظهر الأصول ضمن:

(a) بيان الدخل.

(b) بيان التدفق النقدي.

(c) الميزانية.

(d) بيان التغيرات في حقوق الملكية.

(13) تظهر الفوائد المدينة ضمن:

(a) الإيرادات.

(b) المصروفات.

(c) الأصول.

(d) الالتزامات.

(14) حل المسألة التالية:

فيما يلي ميزانية 2015/1/1 لشركة شام للاستشارات المالية:

الميزانية الافتتاحية في 2015/1/1

المبلغ (بآلاف الليرات)	البنود
	الأصول
2,600	النقدية
450	حسابات تحت التحصيل
3,050	إجمالي الأصول
	حقوق المساهمين والالتزامات
1,000	رأس المال
1,850	أرباح محتجزة
200	حسابات مستحقة الدفع
3,050	إجمالي حقوق المساهمين والالتزامات

وخلال الشهر الأول من السنة، وقعت المعاملات التالية (المبالغ بالآلاف الليرات):

- اقترضت شركة شام (4,500) ليرة من أحد المصارف.
- دفعت نقداً (4,000) ليرة لقاء شراء قطعة أرض.
- نفذت خدمات لزيائنها وقبضت نقداً (500) ليرة.
- نفذت خدمات أخرى لزيائنها بمبلغ (260) ليرة.
- دفعت مبلغ (120) ليرة لتسديد جزء من التزاماتها.
- دفعت المصروفات النقدية التالية: رواتب: (300) ليرة، إيجار: (150) ليرة، فوائد: (40) ليرة.
- استلمت من الزبائن مبلغ (310) ليرة.
- استلمت الشركة فواتير المنافع العامة والبالغة (20) ليرة، علماً بأنها تستحق في الشهر الثاني من السنة.
- صرحت ودفعت توزيعات أرباح على المساهمين بمبلغ (180) ليرة.

المطلوب:

- (1) تسجيل المعاملات السابقة.
- (2) إعداد بيان الدخل عن الفترة المنتهية في 2015/1/31.
- (3) إعداد الميزانية في 2015/1/31.